اختلاف رواية الحديث النبوي في كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي(دراسة نحوية)

م.م محمود عبد اللطيف فواز الهيتي
جامعة الانبار –كلية الآداب- قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.أما بعد..فقد شغل المسلمين في بادئ الأمر دينهم،وتوجهت جهودهم إلى فهم كتاب الله عز وجل،و قراءاته المختلفة،ولم يتطرقوا إلى الحديث النبوي ،إلى أن استقر جمع القرآن ؛وبدأ شغلهم الشاغل في جمع الحديث النبو ي و مروياته من رواته،ووضعوا شروطاً لذلك،لأن الحديث كان يعد المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم،وكان الاستشهاد فيه في اللغة دون النحو لأن بعضه بالمعنى،فكان للحديث أكثر من رواية،وعزي سبب هذا إلى أن النبي ﷺ كان يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم،وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم ،كلاً منهم بما يفهمون،ويحدثهم بما يعلمون...وكان أصحابه ﷺ ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله وما جهلوه سألوا عنه فيوضحه لهم.

لذا كانت هناك اختلاف في روايات قسم من الأحاديث من الناحية اللغوية والنحوية،حسب اختلاف اللهجات،واختلافها يفسر لنا ورود بعض الألفاظ التي كان الرسول ﷺيتكلم بها بلهجات بعض العرب والتي لا يعرفها بعضهم الآخر .

لذا((كان ﷺلا يستكره في بيانه معنى ،ولا يند في لسانه لفظ،ولا تغيب عنه لغة،ولا تضرب له عبارة ،ولا ينقطع له نظم ،ولا يشوبه تكلف..ولا يعتريه ما يعتري البلغاء في وجوه الخطاب ،وفنون الأقاويل،من التخاذل ،وتراجع الطبع ،وتفاوت مابين العبارة والعبارة،والتكثر لمعنى بما ليس منه،و التحيف لمعنى آخر بالنقص فيه،والعلو في موضع،والنزول في موضع))[1]كأنه ﷺ وضع يده على جميع اللغة ولهجاتها وأصبح يتكلم بها،فكأن اختلاف الرواية في الحديث،قد وضع قواعد للغة غابت عن العلماء السابقين كما في القراءات القرآنية المختلفة،من هذا ظهر هذا البحث لبين وجوه اختلاف هذه الروايات وتوجيهها نحوياً،فاخترنا لذلك كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة٩١١هـ،ودراسة اختلاف رواية الحديث النبوي فيه من الناحية النحوية،وقسمته على أربعة مباحث ،تناولت فيه: المبتدأ والخبر و نواسخهما والفاعل ونائبه وفعله والمنصوبات،فكان هذا الجهد جهد المقل،فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت أسأل الله أن يغفر لي.ومن الله التوفيق .

المبحث الأول
المبتدأ والخبر

١. حذف الهمزة من المبتدأ الوصف :-

الحديث: ((صلى بنا رسول الله ﷺ الصبحَ فقال : شاهدٌ فلان ؟ فقالوا : لا)) .

نقل السيوطي(٢) قول أبي البقاء العكبري في توجيه كلمة ((شاهد))،فقال : ((قال أبو البقاء (٣): يريد الهمزة فحذفها للعلم بها ، وهو مرفوع بأنه خبر مقدم،وفلان مبتدأ،ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة،وفلان فاعل سد مسد الخبر .

قلت : الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ : أشاهد بإثبات الهمزة،فعرف أن إسقاطها تصرف الرواة،...))

إلا أنّ النحاة اختلفوا في بيان هذه المسألة ،فذكروا أنّ المبتدأ إما أن يكون له خبر أو فاعل سد مسد الخبر ،فالأول لا خلاف فيه والثاني لا يتم إلا بشروط منها أن يكون المبتدأ وصفاً ، وأن يتقدمه نفي أو استفهام ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به،فإذا حذف النفي أو الاستفهام لا يكون فاعلاً سد مسد الخبر(٤) .

وردَّ أبو حيان(٥) على ذلك ،فقال :إنّ تقدم النفي والاستفهام عليه-أي:المبتدأ-ليس بشرط قيده كون إعمال الوصف يتقدمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد .

ثم قال أبو حيان : إنّ هذه المسألة محل خلاف بين جمهور البصريين و الأخفش،فذهب جمهور البصريين إلى أن شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام أو يقع صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً أو ثانياً لظننت أو ثالثاً لأعلمت.

وذهب الأخفش(٦) ومن تبعه إلى أنه يشترط الاعتماد في إعماله ،فعلى مذهبه يجوز :قائمٌ زيدٌ،فيكون (قائم)مبتدأ،(زيد)فاعل بها أغنى عن الخبر.

غير أن ابن مالك(٧) ذكر في شرحه أن سيبويه لا يحسن ذلك،فقال:((لا يحسن عند سيبويه الابتداء به – أي:بالوصف- على الوجه الذي تفرد إلا بعد استفهام أو نفي،فإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفي قَبُحَ عنده دون منع.هذا كلامه في باب الابتداء،ولا معارض له في غيره،ومن زعم أن سيبويه لم يُجزْ جعله مبتدأ إذا لم يَلِ استفهاماً ولا نفياً فقد قوَّله مالم يقل)).

بينما سيبويه(٨) قال في باب الابتداء : ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائمٌ زيدٌ،وذلك إذا لم يجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم...وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف،أو جرى على اسم قد عمل فيه،كما انه لا يكون مفعولاً في(ضارب)حتى يكون محمولاً على غيره،فتقول: هذا ضاربٌ زيداً،وأنا ضاربٌ زيداً،ولا يكون(ضارب زيداً)على قولك : ضربتُ زيداً،وضربتُ عمراً فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري الاسم الذي في معنى الفعل المبتدأ،وليكون بين الفعل والاسم والفعل الذي في معنى الفعل فصل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة وقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه لأنه ليس مثله)).

من هذا يتبين أنه ليس فيه و أن سيبويه يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي،بل فيه أن الخليل قد استقبح (قائمٌ زيدٌ)على أن لا يكون قائم خبراً مقدماً.

وذلك نص سيبويه على انه إذا جعل (قائم)في معنى (يقوم)،و(قام)قَبُحَ،وأنه لا يحسُن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبراً(٩).

وقد استدل ابن مالك(١٠) على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر(١١)

خبيرٌ بنو لِهْبٍ ، فلا تَكُ مُلْغِياً مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

ويقول الآخر(١٢) :

فخيرٌ نحن عند الناس منكمُ إذا الداعي المُثَوِّبُ قال : يالا

فخيرٌ :مبتدأ،ونحن: فاعل،و لا يكون (خيرٌ)خبراً مقدماً،و(نحن)مبتدأ،لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(من)،وهما كمضاف ومضاف إليه،فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه.وإذا جُعِل(نحن)مرتفعاً بـ(خير)على الفاعلية لم يلزم ذلك، لأن فاعل الشيء كجزء منه .

غير أنّ أبا حيان(١٣) ذكر أنّ ما استدل به ابن مالك لا حجة فيه ،فقال :أما(خبير بنو لهب)فـ(خبير)خبر مقدم،و(بنو لهب)مبتدأ ،و لا يحتاج إلى مطابقة في الجمع لأن خبيراً فعيل،يصح أن يخبر به عن المفرد والمجموع،ولاسيما ورود ذلك في الشعر.

وأما قوله(فخيرٌ نحن)فخير:خبر مقدم،ونحن:مبتدأ،على ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر رافع المبتدأ ....

وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي،إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده،وما بعده مرفوع به على قاعدتهم.

من خلال استعراضنا لكلام النحاة يتبين لنا أنه لا يوجد أحد منهم منع حذف همزة المبتدأ الصفة التي يأتي بعدها فاعل سد مسد الخبر فالأخفش والكوفيون وابن مالك جوزوا حذف الهمزة وبقاء عمل المبتدأ الصفة وما بعده فاعل سد مسد الخبر،أما البصريون فلم يمنعوا ذلك وإنما استقبحوا مجيئه على هذه الشاكلة ومنهم الخليل وسيبويه،لذا فإن رواية الحديث الذي ذكرناه سلفاً لم يكن فيه حذف الهمزة خطأ من الرواة،وإنما يعد وجهاً من وجوه العربية فَرُوِيَ بحذف الهمزة وبذكرها.

٢. المبتدأ خبره محذوف :-

الحديث :((مرَّ النبيﷺ بجنازة فأثنوا عليها خيراً،فقال:وَجَبَتْ:ثم مرَّ بأُخرى فأثنوا عليها شراً،فقال:وَجَبَتْ،فقيل:يا رسول الله قلتَ لهذه وجبت ولهذه وجبت،قال:شهادةُ القوم،المؤمنون شهداء الله في الأرض)).

قال الكرماني(١٤):(شهادة القوم)مبتدأ،وخبره محذوف أي:موجبة شرعاً،أو معرفة لثبوتها،ورُوِيَ بالنصب أي:وجبت لشهادتهم.

وقال عياض(١٥) وضبطه بعضهم (شهادةُ)بالرفع على خبر مبتدأ مضمر،أي:هي،ثم استأنف الكلام فقال:(القومُ المؤمنون شهداء الله في الأرض).

وضبطه بعضهم(شهادةُ القومِ)على الإضافة(فالمؤمنون)رفع بالابتداء و(شهداء)خبره و(القوم)خفض بالإضافة و(شهادة) على هذا خبر مبتدأ محذوف،أي:هم شهداء الله،ويصح نصب(شهادة)بمعنى من أجل شهادة القوم،ومن روى(القوم)مرفوعاً كان مبتدأ،و(المؤمنون)وصفهم .

وقد ضعَّف السهيلي(١٦) رواية تنوين الشهادة فقال:((إذا كانت الرواية بتنوين(الشهادة)فهو على إضمار المبتدأ،أي:هي شهادة،و(القوم)مرتفع بالابتداء،و(المؤمنون)نعت له أو بدل،وما بعده خبر،ويضعف عندي هذا الوجه،لأن المعهود من كلام النبوة حذف المنعوت،نحو:((المؤمنون تتكافأ دماؤهم))(١٧)و((المؤمنون هينون لينون))(١٨)و((المؤمن غرٌّ كريم))(١٩)،لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى للموصوف)) .

وأضاف انه يحتمل وجهاً آخراً إلى ما ذُكِر :وهو أنه يرتفع القوم بالشهادة لأنه ويتمُّ الكلام فيه مصدر،ويرتفع المؤمنون بالابتداء،و إذ قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل،فلا بد في عمله هنا في(القوم)منوناً كما تقول:يعجبني ضرب زيد عمراً.

ويجوز أيضاً عنده وجهاً ثالثاً:وهو أن يكون(القوم)فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال هذه شهادة،ثم قال:القوم،أي:شهد القوم.

ثم قال:((وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها،ووجد لها في العربية نظائر،لم نُلَحِّن الرواة،ولا أبطلنا التقييد ،ولكن لا نقطع على مُراد رسول الله ﷺ ،ولا على مقصوده منها،وبالله نعتصم من الزلل في القول والعمل)).

وذكر ابن حجر في فتح الباري(٢٠) أن الوجهين الآخرين اللذين ذكرهما السهيلي فيهما تكلف،وأنه لم يقع في شيء من الروايات بالتنوين ولاسيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين .

وأما ابن حجر(٢١) فقال:(شهادة القوم)هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره:مقبولة أو هو خبر،ثم ذكر أنه وقع في رواية الاصيلي(شهادة القوم)مبتدأ محذوف تقديره هذه .

أما رواية النصب فقال :وبالنصب بتقدير فعل ناصب .

ISSN 1995-8463

غير أن العيني(٢٢) ذكر في شرحه توجيه هذا الحديث بما يلي:قوله(شهادة القوم)كلام إضافي وخبره محذوف تقديره مقبولة وقوله:(المؤمنون)مبتدأ وقوله:(شهداء الله)خبره هكذا هو في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي و السرخسي (شهادة القوم المؤمنين)فيكون (المؤمنين)صفة(القوم)ويكون(شهادة القوم)مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف كما في الصورة الأولى ،تقديره:شهادة القوم المؤمنين مقبولة وقوله:(شهداء الله في الأرض)خبر مبتدأ محذوف أي:هم شهداء الله في الأرض،وعن السهيلي مع ما فيه من التعسف رواه بعضهم برفع(القوم)فوجهه أن قوله(شهادة)مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي:هذه شهادة فهي جملة مستقلة منقطعة عما بعدها و(القوم)مرفوع بالابتداء و(المؤمنون)صفة وقوله (شهداء الله في الأرض)خبره وتكون هذه الجملة بياناً للجملة الأولى .

٣- خبر المبتدأ :

الحديث:((ذكاةُ الجنين ذكاةُ أُمِهِ))

نقل السيوطي(٢٣) في توجيه الحديث النبوي المذكور ما جاء في كتاب النهاية فقال:((قال في النهاية:يروى الحديث بالرفع والنصب فمن رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو(ذكاة الجنين)،فيكون ذكاة الأم هو ذكاة الجنين،فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف،ومن نصب كان تقدير الكلام:ذكاة الجنين كذكاة أمه،فلما حذف الجار نصب،أو على تقدير:يذكي تذكية مثل ذكاة أمه،فلما حذف المصدر أقام المضاف إليه مقامه،فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً .
ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين،أي:ذكوا الجنين ذكاة أمه .
وألف ابن جني رسالة في إعراب الحديث المذكور آنفا وقد نقلها السيوطي(٢٤) عنه في كتابه قال فيها :
قد نوزع القول في هذا الحديث،وأولاها بالصواب،وأجراها على مقاييس العربية،وصناعة الإعراب ما ذهب إليه أبو حنيفة من أنّ تقديره:(ذكاةُ الجنينِ مثل ذكاة أمه)فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،فأُعرِب حينئذ إعرابه،ومثل ذلك في حذف المضاف كثير،وذلك أنّ قوله:(ذكاةُ الجنين)مبتدأ،محتاج إلى خبر،وخبره إذا كان مفرداً،أعني غير جملة،لابد أن يكون هو المبتدأ في المعنى،وذلك كقولك للنائب عنك:(قبضُك قبضي)،(وعقدك عقدي)أي:قبضي قبضك وعقدي عقدك،أي:قبضتك يوم مقام قبضي وعقدك يقوم مقام عقدي لو عقدت فثبت قبض مخاطبك وعقده حقيقة،وقبضك وعقدك مجازاً لا حقيقة،بل تكون منفية عنك،فعلى هذا كان يجب أن يكون معنى قوله-عليه السلام-:((ذكاة الجنين ذكاة أمه))إثبات لذكاة الجنين،ونفيها عن الأم،وليس الأمر عند أحد كذلك،إنما الأمر عند أبي حنيفة أنهما جميعاً واجبتان،وعند غيره أن ذكاة الأم قد أغنت عن ذكاة الجنين،وليس أحد يوجب بهذا الخبر الذكاة للجنين من دون الأم،فعلمت أنه لو أريد المعنى الذي ذهب إليه من خالف أبا حنيفة لكان الخبر:((ذكاة أم الجنين ذكاته))،فقولهﷺ :((ذكاة الجنين ذكاة أمه))،لا يُصَرف له لما قدمناه وأخرناه ،إلا أن معناه:ذكاة الجنين مثل ذكاة أُمه في الوجوب والإهلال... .
وهذا الذي قاله ابن جني في التقدير الأول لا يستقيم دائماً:لأني إذا قلت لك :تفكيري تفكيرك أو رأيك رأيي فلا يعني ذلك أن تفكيرك حقيقة،وتفكيري مجاز وإنما كلاهما حقيقة فأنت فكرت وأنا فكرت،وكل ما في الأمر أن تفكيري شابه تفكيرك،ورأيي شابه رأيك.
وأما ما قاله في التقدير الآخر:فإنه يؤخذ عليه لأن هذا الإعراب يعتمد على تقدير محذوف في حين ضعّف رواية النصب لأنهل تعتمد في إعرابها على تقدير محذوفات .
ثم ذكر ابن جني بعد ذلك الرواية الثانية وهي رواية النصب وأن هذه الرواية حسب قوله يضعفها القياس لكثرة المحذوفات فيها،فيكون تقديره الأول: ((ذكاة الجنين ذكاةً مثل ذكاة أمه واجبة)):فحذف(ذكاة)الثانية وهي مفعول به منصوب بالمصدر أي:(ذكاة)الأولى،ثم حذف(مثل)وهي(صفة)ثم قدر خبراً وهو(واجبة).
وأما تقديره الثاني هو:((ذكاةُ الجنين وقتَ ذكاة أُمه واجبةٌ))فحذف الظرف (وقت)وأقام المضاف إليه مقامه فنصب،ثم قدّر خبراً محذوفاً وهو(واجبة) .
وتقديره الثالث لرواية النصب هو:((ذكاةُ الجنين كذكاةِ أمه))،فحذف حرف الجر (الكاف)فانتصب المجرور،وهذا لا يعتد به لسقوطه لأول وهلة،ألا ترى أنه يجب من هذا أن يجوز: (زيدٌ عمراً)أي:زيد كعمرو،فلما حذف حرف الجر انتصب عمر وما هذه حاله .
فابن جني يخطئ رواية النصب،أو يضعفها في القياس ،أما رواية الرفع فيخطئ من أعرب (ذكاة)الثانية خبراً،لأن الخبر هو المضاف المحذوف (مثل)والتقدير عنده:ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه،وهو مذهب أبي حنيفة في وجوب تذكية الأم والجنين .
وأما صاحب فيض القدير(٢٥)فذكر انه في رواية الرفع مبتدأ وخبر،أي:ذكاة أمه ذكاة له لأنه جزء منها و ذكاتها ذكاة لجميع أجزائها .
وأما رواية النصب عنده فقد جاءت بالنصب على الظرفية كجئت طلوع الشمس،أي:وقت طلوعها يعني ذكاته حاصلة وقت ذكاة أمه .
وقال الخطابي(٢٦) وغيره:ورواية الرفع هي المحفوظة وأياً ما كان فالمراد الجنين الميت بأن خرج ميتاً أو به حركة مذبوح على ما ذهب إليه الشافعي...فقال:كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه فسؤاله إنما عن الميت ليطابق السؤال،ومن البعيد تأويل أبي حنيفة بأن المعنى على التشبيه،أي:مثل ذكاتها أو كذكاتها فيكون المراد الحي كحرمة الميت عنده،ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ومن ثم وافق صاحباه الشافعي .

المبحث الثاني
نواسخ الابتداء

١-اسم كان خبره محذوف :-

الحديث:((كان رسول اللهﷺأجودَ الناس بالخير،وكان أجودُ ما يكون في رمضان))

ذكر السيوطي[٢٧] –رحمه الله- أن كلمة (أجود)رويت بالرفع والنصب،فبالرفع على المشهور،إما على أنّه اسم كان وخبرها محذوف،وهو نحو:أخطب ما يكون الأمير في الجمعة،أو هو مبتدأ مضاف إلى المصدر،وهو(ما يكون)و(ما)مصدرية،وخبره(في رمضان)،تقديره:أجود أكوانه في رمضان،والجملة بكاملها خبر كان،واسمها ضمير عائد على رسول الله ﷺ .

وأما على رواية النصب ،فقال:وروي بالنصب على أنه خبر كان،وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها .

وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي،وأجود:خبرها،ولا يضاف إلى(ما)بل تجعل (ما)مصدرية نائبة عن ظرف الزمان،والتقدير:كان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره .

فضلاً عن أنّ ابن الحاجب في أماليه[٢٨] جعل الرفع هو الوجه في(أجود)الثاني،والسبب في ذلك حسب قوله: إنك إن جعلت في (كان)ضميراً يعود إلى رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمفرده خبراً،لأنه مضاف إلى(ما يكون)،فهو كون،ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكونه،ألا ترى أنّك لا تقول:زيد أجود ما يكون ؛فيجوز أن يكون إما مبتدأ خبره قوله:(في رمضان) من قولهم :اخطب ما يكون المنبر قائماً؛وإن نصبت جعلت (في رمضان)هو الخبر كقولهم:جرى في الدار، لأن المعنى:الكون الذي هو أجود الأكوان حاصل في هذا الوقت فلا يتعين أن يكون من باب أخطب ما يكون الأمير قائماً .

وذهب إلى هذا النووي[٢٩] بجعل الرفع هو الأشهر،والنصب جائز، وذكر أنّه سأل شيخه ابن مالك فخرج الرفع من ثلاثة أوجه ،والنصب من وجهين،فقال –اعني ابن مالك- :(أجود)المسؤول عنه في رفعه ثلاثة أوجه:

احدها:أن يكون اسم (كان)مضافاً إلى (ما)المصدرية الموصولة بـ(يكون)،وتكون هنا تامة رافعة فاعل مستكن عائد على رسول الله ﷺ و(في رمضان)خبر (كان)،والتقدير:وكان أجود كون رسول الله ﷺ في رمضان ؛وفي هذا إيجاز بليغ تستعمل العرب أمثاله كثيراً عند قصد المبالغة،وذلك أنّ(أجود)افعل التفضيل مضاف إلى الكون ،فهو إذن كون،لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه،ويلزم كون يكون أكوانه ﷺ كلها متصفة بالجود،وأجودها كونه رمضان ،كما لزم ذلك قول بعض العرب:أخطب ما يكون الأمير قائماً.وهو من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان ،كقولهم:شعر شاعر، وجهاد جاهد،وموت مائت،وآية مبصرة،وجودك أجود من جوده .

والثاني:أن يكون اسم(كان)ضميراً عائداً على رسول الله ﷺ ،و(أجود)مضاف إلى(ما يكون)على ما تقدم،وهو مبتدأ خبره (في رمضان)،والجملة خبر كان،وهو أيضاً من وصف المعاني بما يوصف به الأعيان .

والثالث:أن يجعل اسم(كان)ضميراً راجعاً إلى الجود الذي تضمنه الأول،كما رجع الضمير إلى الصفة في قول الشاعر[٣٠]:

إذا نُهِيَ السَّفيهُ جَرى إليه وَخَالفَ و السَّفيهُ إلى خِلافِ

والتقدير على هذا :وكان جود أجود كونه في رمضان،وأجود:مبتدأ،و(في رمضان):خبره،والجملة خبر كان .

ويجوز أن ينصب(أجود)وفي نصبه وجهان :

أما أن يجعل اسم (كان)ضمير النبي ﷺ ،ويجعل(أجود)خبرها،ولا يضاف إلى(ما)بل يجعل (ما)مصدرية نائبة عن ظرف الزمان،ويكون التقدير:وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غير رمضان .

وفي هذا الوجه أستعمل أفعل التفضيل منكَّراً غير مصاحب لـ (من) وهو قليل الوقوع .

والآخر من وجهي النصب : أن يجعل اسم(كان)ضميراً عائداً على الجود الذي تضمنه (أجود)الأول،ويجعل(أجود) الثاني خبر(كان)مضافاً إلى (ما)،وهي نكرة موصوفة،و(في رمضان)يتعلق بـ(كان)،والتقدير:وكان جوده في رمضان أجود شيء كائن .

وذكر السيوطي[٣١] أن ولي الدين العراقي وجد بخطه قوله:لا يتعين على هذا الوجه أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود ،بل يمكن أن يكون عائداً على النبي ﷺ ،وتقديره:وكان رسول الله ﷺ في رمضان أجود شيء كائن؛فإن قلت:يلزم على ذلك أن لا يكون في غير رمضان كذلك،قلت:وكذا التقدير يلزم على التقدير الذي قدره الشيخ .

فإن قلت:أحسن ما يكون في الجمعة ،فيكون المجرور خبراً لأحسن والجملة خبراً لزيد،وعلى هذا جاء الحديث:((كان رسول الله ﷺ أجود الناس،وكان أجود ما يكون في رمضان))،فقوله(في رمضان)خبراً لأجود،والجملة خبر لكان واسم كان مضمر يعود إليه-عليه السلام- .

غير أن الكرماني[٣٢] قال :(أجود) بالرفع لأنه اسم(كان)،وخبره محذوف حذفاً واجباً،إذ هو نحو:أخطب ما يكون الأمير قائماً،ولفظة (ما)مصدرية،أي:أجود أكوان الرسول (في رمضان)في محل الحال ،واقع موقع الخبر الذي هو حاصل.و(حين يلقاه):حال من الضمير الموجود في(حاصل)المقدر،فهو حال عن حال،ومثلها يسمى بالحالين المتداخلين،ومعناه:كان أجود أوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة .

ويحتمل في (كان)ضمير الشأن ،فيكون المعنى:كأن الشأن أجود أكوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة .

وقيل الوقت مقدر كما في :مَقْدَم الحاج،أي:كان أجود أوقات أكوانه وقت كونه في رمضان،وإسناد الجود إلى أوقاته ﷺ على سبيل المبالغة كإسناد الصوم إلى النهار في نحو:نهاره صائم .

٢- الرفع على موضع اسم (إنَّ) :- الحديث :((إنّي وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة))

نقل السيوطي(٣٣) في توجيه رواية هذا الحديث قول أبي البقاء العكبري ،فقال:((قال أبو البقاء:وقع في هذه الرواية(هذان)بالألف وفيه وجهان :

أحدهما:أنّه عطف على موضع اسم (إنّ)قبل الخبر ،لأن موضع اسم (إنّ)رفع ،تقديره:أنا وأنت وهذان،وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى:((والصابئون))(٣٤)المائدة٦٩،وحكوا عن العرب :إنَّ زيداً وانتم ذاهبون .

والثاني:أن يكون على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال وعليه حمل قوله تعالى :((إنَّ هذان لساحران))(٣٥)طه٦٣

فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنَّ)قوله:في مكان واحد،ويجوز أن يكون قوله:(في مكان)خبر (إنّي وإياك)،ويكون(هذان)مبتدأ و(هذا) معطوف عليه،والخبر محذوف تقديره كذلك)) .

غير أنّ العكبري(٣٦) أضاف في كتابه أن سيبويه غلَّط حكاية العرب التي ذكرها في الوجه الأول ونقلها عنه السيوطي،بقوله((وحكوا عن العرب:إنَّ زيداً وأنتم ذاهبون،وحمّل سيبويه الحكاية على الغلط)) .

فيما ذكر العكبري في الوجه الثاني :أن تكون الألف في(هذان)لازمة في كل حال كما قالوا :ضربته بين أذناه،وعليه حمل قوله تعالى :((إنَّ هذان لساحران))طه٦٣،في أحد الأقوال فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنّ)قوله:(في مكان واحد).

ويجوز أن يكون قوله(في مكان واحد)خبر(إنّي وإياك)ويكون(هذان)مبتدأ و(هذا) معطوف عليه والخبر محذوف تقديره:وهذان وهذا كذلك ،وقد أجازوا في قولهم :إنَّ زيداً وعمرو في الدار أن يكون قوله:(في الدار)خبراً عن (زيد)وخبر(عمرو)محذوفاً،وأن يكون(في الدار)خبراً عن (عمرو)وخبر(زيد)محذوفاً .

وأورد ابن مالك(٣٧) شواهد أخرى في بيان هذه المسألة فقال:((ومنها قول بعض الصحابة ﷺ (وفرقنا اثنا عشر رجلاً).

قلت ومقتضى الظاهر أن يقول:(وفرقنا اثني عشر رجلاً)لأن (اثني عشر)حال من النون والألف،ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب،فأنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها،لأنه عندهم بمنزلة المقصور،

ومن لغتهم أيضاً قصر(الأب)و(الأخ) كقول ابن مسعودﷺ لأبي جهل (أنت أبا جهل).وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو :(إنّ هذان لساحران)طه٦٣.ومن شواهد هذه اللغة قول أم رومان:(بينا أنا مع عائشة جالستان)(٣٨)(فجالستان)حال،وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن يكون بالياء،لكنه جاء على اللغة الحارثية،ومنه قوله ﷺ ((إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة))...ومنه قول الراجز(٣٩) :

طاروا عَلاهُنّ فشل عَلاها واشدُدْ بمثنى حَقَبٍ حَقْواها)) .

٣- (إنَّ) تنصب الجزأين :-

الحديث :((إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم لسبعين خريفاً))

إنّ الإشكال في هذا الحديث عند النحاة و شراح الحديث الذين نقل عنهم السيوطي هو مجيء اسم إنّ وخبرها منصوبين، والمعروف عنها ،أنها تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها.

فذكر قول ابن مالك(٤٠) في إعراب هذا الحديث،إذ قال:إنه استدل به من قال على أنّ (إنّ)تنصب الجزأين ،ومنه قول الشاعر (٤١):-

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليل فَلْتأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافاً، إنّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

ثم قال ابن مالك((و لا حجة في ذلك لإمكان رده إلى ما أُجْمِع جوازه،بأن يُحمل الحديث على أن القَعْرَ فيه مصدر قَعَرْتُ الشيءَ،إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ، ولسبعين خريفاً:مخبر به ظرف)).

وأضاف في كتابه شرح التسهيل سبب هذا فقال:((لأن الاسم مصدر وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً)).

واستبعد القرطبي(٤٢) هذا التأويل.

وأضاف النووي في إعراب هذا الحديث وجهاً آخر بالإضافة إلى ما ذكره ابن مالك وهو على تقدير مضاف محذوف،هو خبر(إنّ)في الأصل،وتقديره:إنّ قعر جهنم سَيْرُ سبعين خريفاً،فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله.

وقال الشلوبين في شرح الجزولية(٤٣):((استدل الكوفيون على أنّ(إنّ)تنصب الجزأين بقوله --:((إنَّ قعرَ جهنم لسبعين خريفاً))والجواب :أنّ تقديره:(لعميق)أو(لهاوٍ) ،(سبعين خريفاً)ظرف زمان نائب منابَ (عميق)أو(لهاوٍ)،للدلالة عليه من جهة المعنى)) .

من هذا يتبين لنا أنّ للعلماء في إعراب الجزأين المنصوبين بعد(إنَّ)وأخواتها رأيين،هما :

الأول :قول السيوطي(٤٤): أنه((سُمِعَ من العرب نصب الجزأين بعدها،فقيل:هو مؤول،وعليه الجمهور.وقيل:سائغ في الجميع ،وهو لغة.وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام ،وابن الطراوة ،وابن السيِّد.وقيل: خاص بليت،وعليه الفراء...)) .

واستشهد أصحاب هذا الرأي بقول عمر ابن أبي ربيعة :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليل فَلْتأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافاً، إنّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب يصف فرساً(٤٥):

كَأَنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أم قلَماً مُحَرَّفا

ويقول الشاعر(٤٦) :

إنّ العجوزَ خِبّةٌ جَروزا تأكلُ ما في مَقعدِها قَفِيزا

ويقول الشاعر(٤٧) :

ألاَ ياليتني حجراً بوادٍ أقامَ وليت أُمي لم تَلدني

ويقول الراجز : ياليت أيام الصِّبا رواجعا(٤٨) .

وسُمِع لعل زيداً أخانا(٤٩) .

والرأي الآخر :وعليه جمهرة النحاة ، وعندهم المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف ،والعامل المحذوف هو خبر(إنّ)ففي قوله :(حراسنا أُسدَا)يؤول عندهم كأنه قال :إنّ حراسنا يشبهون أسدا فجملة يشبهون هي خبر (إنّ)و(أسدا)منصوب على الحال ،أو خبر كان مضمرة ،وإن كانت معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر(كان)

مضمرة،والتقدير عدت رواجع وتلفيهم أسدا،أي أنّ خبر الناسخ في الشواهد السابقة كلها محذوف،

من هذا يتبين لنا أن أصحاب الرأي الأول يجعلون خبر (إنّ)منصوباً وهي لغة قوم العجاج من تميم وقيل:هي لغة تميم عامة.وأما أصحاب الرأي الثاني فيكون معنى الحديث عندهم :إن بلوغ قعرها في سبعين خريفا.أي أنّ قعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها ،وسبعين ظرف ،والخبر محذوف يكون في سبعين خريفاً.

ومما تجدر به الإشارة هنا في الكلام على هذا الموضوع فلابد من ذكر تعليق الدكتور مازن المبارك وزميله في تحقيقه لكتاب مغني اللبيب ،فقال عن هذا الحديث:((ليست هذه الرواية في الصحاح ولا مسند أحمد،وفي الترغيب والترهيب :عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال:((لو أن حجر قذف في جهنم لهوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها)).ثم قال :فلا حجة فيه إذن)).

وقد رُدَّ عليهما بأن هذا الحديث موجود في بعض كتب الصحاح وأكبر شاهد على هذا انه في كتاب المسند الذي قام بإعرابه الإمام السيوطي،وأما أنه لا حجة فيه فقد تبين أنه فيه حجة ،وأن أكثر رواياته بالنصب ،وقد بينا في ذلك رأي العلماء ومنهم ابن مالك والنووي والسيوطي الذي نقل عنهم(٥٠) .

٤- خبر (ياليتني) :-

الحديث :((أول ما بدء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة..ياليتني فيها جَذَعاً))

نقل(٥١) السيوطي أقوال العلماء في توجيه رواية (جذعاً)بالنصب وبالرفع أيضاً،فقال:((قال أبو البقاء(٥٢):كذا وقع في الرواية،والوجه:(جذعٌ)لأنه خبر ليتني،ويضعف أن يكون (فيها)الخبر لقلة الفائدة،وهكذا هو في الشعر:

ياليتني فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها و أضَعْ(٥٣)

وللنصب وُجَيه:وذلك أن يجعل (فيها)الخبر،و(جذعاً)حال،وتكون الفائدة من الحال)).

فيما أنّ الزركشي جعل المشهور فيه النصب،إما على الحال ،والخبر مضمر،أي:ياليتني فيها حي أو موجود كالجذع،وإما على أنّ (ليت)نصب الجزأين .

وأضاف الخطابي أنها منصوبة على خبر كان المضمرة،أي ياليتني أكون،لأن ليت شغل بالمكني .

وقال القاضي عياض :((وهذا على طريقة الكوفيين)) .

غير أنّ السهيلي(٥٤) جعل النصب فيها على الحال ،وذلك إذا جُعل (فيها)خبر ليت ،والعامل في الحال ما يتعلق به الجار من الاستقرار .ومن رفع فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل،كأنّه قال:ليتني شاب فيها .

وأضاف القاضي عياض انه وقع للأصيلي الرفع وهو خلاف المشهور ،لأن المشهور كما ذكره ابن بري عن أهل اللغة والحديث –كأبي عبيدة وغيره-(جذعْ)بسكون العين .ومنهم من يرفعه على أنه خبر .

وأما روايته بالنصب فيكون بفعل محذوف ،أي:جعلت فيها جذعاً .

وضمير (فيها) راجع للنبوة أو الدعوة أو الدولة،كما قدره الزركشي ولكن عند النووي يكون تقديره:يعود على أيام النبوة ومدتها(٥٥) .

وذكر القرطبي(٥٦) صحة الرواية بالنصب..ويكون نصبه من أحد ثلاثة أوجه:

أولها :أنه خبر كان مقدرة،أي:ياليتني فيها جذعاً،وهذا على رأي الكوفيين ،كما قالوا في قوله تعالى:((انتهوا خيراً لكم)النساء١٧١،أي:يكن خيراً لكم.

ومذهب البصريين أن (خيراً)انتصب بإضمار فعل دل عليه(انتهوا)،والتقدير:انتهوا وافعلوا خيراً.

وثانيها:أن تكون(ليت)عَمِلَت عمل تمنيت فنصبت اسمين كما قاله الكوفيون وأنشدوا عليه(٥٧) :

ياليت أيام الصبا رواجعاً

وهذا فيه نظر .

وذكر ابن مالك في توضيحه(٥٨) في قوله(ياليتني) :أن أكثر الناس يظن أن (يا)التي تليها ليت ،حرف نداء ،والمنادى محذوف ،فتقدير قول ورقة على هذا:يا محمد ،ليتني كنت حياً.وتقدير قوله تعالى:((ياليتني كنت معهم))النساء٧٣ .

وقد ضعف ابن مالك هذا الرأي الذي ذكره،لأن قائل هذا أي:(ياليتني)،قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت و لا محذوف،كقول مريم عليها السلام :((ياليتني مت قبل هذا))مريم ٢٣ ،ولأن الشيء يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته،كما حذف المنادى قبل أمر أو دعاء ،فأنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته،فإن الآمر أو الداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء واستعمل كثيراً حتى صار موضعه مبنياً عليه إذا حذف فحسن ذلك...بخلاف (ليت)فإن المنادى لم يستعمله العرب مثلها ثابتاً،فادعاء حذفه باطل بخلوه من دليل فتعين كون (يا)التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل(ألا)في نحو(٥٩):

أَلا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة بوادٍ وحولي إذْخِرٌ وجَليلُ ... .

٥- حذف خبر(ما)و(لا) النافيتين :-

الحديث:((وما أحدٌ أحبَّ إليه المدحُ من الله))

نقل السيوطي(٦٠)في توجيه رواية الرفع والنصب لكلمة (أحبّ)،قول الكرماني،فقال:((قال الكرماني:(أحبَّ)بالنصب،وروي بالرفع .(المدحُ)فاعله،وهو مثل مسألة الكحل(ما من أحد أغير من الله).جوز ابن السيِّد في (أغير)الرفع والنصب.إن جعلت (ما)تميمية رفعت،أو حجازية نصبت.و(من)زائدة مؤكدة في الموضعين.ويجوز إذا فتحت الراء من(أغيرَ)أن يكون في موضع خفض على الصفة(لأحد)على اللفظ،،وكذا يجوز إذا رفعت أن يكون صفة(لأحد)على الموضع،والخبر محذوف في الوجهين،أي:موجود)) .

وحذف الخبر هنا يكون على ثلاثة أقسام:ممتنع وجائز وواجب.فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى ،كقولك مبتدئاً مقتصراً:(لا رجلَ)،فمثل هذا لا يعد كلاماً عند أحد من العرب،لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً ولا دليل عل حذفه أي:الخبر لا من لفظ سابق ولا من قرينة حالية ،بل يجب إثبات الخبر كقوله ﷺ ((لا أحد أغير من الله)) وقول الشاعر(٦١) :

ورَدَّ جازِرُهُم حرفاً مُصَرَّمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

و مصبوح عند سيبويه خبر(٦٢) .

وزعم ابن الطراوة(٦٣) أنه يمكن أن يكون صفة ،والخبر محذوف،أي:ولا كريم مصبوح في الوجود.ورُدَّ عليه بأن الشاعر يصف عامهم بالمحل ،أي:رُدَّ جازرهم حرفاً،أي:ناقة كالحرف،لضمورها..و مصرمة:صيرها مصرمة ضنَّانة باللبن لئلا يرضعا الفصيل إن كان فيها لبن،ثم قال ولا كريم مصبوح أي:ليس من كريم مصبوح..فإنما نفى أن يصبح الكريم،والنفي يتوجه على الخبر. وإنما كثر الحذف في الخبر بعد النفي لأمرين:

الأول:أنها مشبهة في العمل بـ(إنَّ)،وخبر (إنَّ)النكرة يكثر حذفه.

والآخر:إنَّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام ،والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً.

أما الجائز والواجب فحذف ما دلَّ عليه دليل،كقولك(لا رجلَ)،لمن قال :هل في الدار من رجل؟وكقولك للشاكي:لا بأسَ،تحذف(فيها)من الأول،و(عليك)من الآخر،فمثل هذا يجوز الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله(٦٤) :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

ولا يلفظ به عند التميميين و لا الطائيين ،بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ،ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب ...وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو:لا إله إلا الله.

ومن حذفه دون إلا قوله تعالى((قالوا:لا ضير)) الشعراء٥٠وقوله تعالى:((ولو ترى إذ فوزعوا فلا فوت))سبأ٥١.(٦٥)

أما من نسب إليهم يلتزمون الحذف مطلقاً بشرط كونه ظرفاً سواء أكان زمان أم مكان ،فقد أجاب سيبويه(٦٦) على ذلك من قبل،بقوله((والذي بُني عليه في زمان أو مكان،ولكنك تضمروه وإن شئت أظهرته:لا رجل ،ولا شيء،تريد:لا رجل في مكان ،ولا شيء في زمان.والدليل أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ،قول العرب من أهل الحجاز:لا رجل أفضل منك،وأخبرنا يونس أنَّ من العرب من يقول:ما من رجل أفضل منك،كأنه قال:ما رجلٌ أفضلُ منك،وهل من رجل خيرٌ منك؟كأنه قال:هل رجلٌ خيرٌ منك؟)) .

فذكر أبو حيان(٦٧) في هذا أنَّ أصحابنا شرحه،أي قول سيبويه((فقالوا :يريد أنَّ الخبر لهذا المبتدأ في السؤال أو الجواب يكون زماناً أو مكاناً ،اظهرته أو أضمرته،بحسب المبتدأ المنفي أو المسؤول عنه،إذ قد يكون شخصاً أو غيره،وقد يكون الخبر غير ظرف بدليل قول سيبويه بعد لا رجل أفضلُ منك،وإنما اقتصر أولاً على ذلك لأنه الأكثر ولان الكلام عليه أدل.وقول سيبويه (لكنك تضمره)يعني:في جميع اللغات.وقوله(إن شئت أظهرته)يعني في لغة أهل الحجاز)).

وجه الدليل من ذلك أنَّ بني تميم لم يعملوا (ما) البتة،وهي أقوى من(لا)،وإنما اعملها الحجازيون،وإذا كان أهل الحجاز يقولون ((لا رجل أفضلُ منك))بإبطال عمل(لا)فيما بعدها الرفع إذ لم ينصب بعدها الخبر أحرى التميميّ الذي لا يُعمل بوجه ألا يُعمل (لا) التي هي أضعف(٦٨) .

المبحث الثالث

الفاعل ونائب الفاعل والفعل

١- الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد(الباء):-

الحديث :((وَلَيَنزِلَنَّ أَقوامٌ إلى جَنبِ علمٍ يروح عليهم بسارحةٍ لهم يأتيهم لحاجة،فيقولون:ارجع إلينا غداً)) .

ذكر السيوطي في توجيه رواية الفاعل المجرور بالباء الزائدة قول الكرماني،فقال:((قال الكرماني:الباء(بسارحة)زائدة في الفاعل،نحو:((كفى بالله شهيداً))الرعد٤٣،وهو مفعول به بالواسطة،والفاعل مضمر،وهو الراعي بقرينة المقام إذ(السارحة)لا بد لها من الراعي،ورُوِيَ(سارحة)بحذف الباء وفاعل(يأتيهم)إما الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل والسياق يشعر بذلك،وفي بعض المخرجات:يأتيهم رجل لحاجة تصريحاً بلفظ رجل..)) .

وذكر ابن حجر أنَّه وقع في رواية الإسماعيلي (سارحة)بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها،قوله:يأتيهم لحاجة كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً،والتقدير كما عند الكرماني :ألآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل ،قلت:وقع عند الإسماعيلي يأتي طالب حاجة.

وأما النحاة فقد فرقوا في كتبهم بين الباء الداخلة على الفاعل من التي تدخل على المفعول،وذكروا شروطاً لكليهما وفيما يلي بيان ذلك،علماً أنَّ الباء في الحالتين تكون زائدة،إضافة إلى أخواتها الأخرى من حروف الجر والتي تدخل على الفاعل أيضاً وهي (اللام) و(من)،ويكون فيها الفاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً .

فأما الباء الزائدة فقد ذكرها ابن مالك(٦٩) وغيره و تكون زائدة في المواضع الآتية:-

١- زيادتها مع الفاعل

٢-زيادتها مع المفعول به .

٣-زيادتها مع مفعول (عرف) .

٤-زيادتها في الخبر المنفي .

وقد ذكر ابن مالك(٧٠) هذه المواضع والذي يهمنا من هذا في موضوعنا هو زيادة الباء في النوعين الأوليين فقط،وسيأتي ذكرها،فقال عند حديثه عن زيادة الباء مع الفاعل:((وزيادة الباء مع الفاعل نحو:أحسن بزيد و((كفى بالله شهيداً))..وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد(٧١) ..))

وزيادة الباء مع الفاعل كما حددها النحاة تكون واجبة،وغالبة،وضرورة،ومن الذي ن حددوها بهذه الأنواع الثلاثة ابن هشام في كتابه المغني(٧٢)فقال:((من معاني الباء:التوكيد وهي زائدة و زيادتها في ستة مواضع .

أحدها:الفاعل،وزيادتها فيه :واجبة وغالبة وضرورة .فالواجبة في نحو :أحسن بزيد في قول الجمهور:إنّ

الأصل ،أحسن زيد بمعنى:ذا حسن،ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ،وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً،فالباء معدية مثلها في (أمرر بزيد).
والغالبة في فاعل(وكفى بالله شهيداً))النساء٧٩وقال الزجاج(٧٣):دخلت لتضمن(كفى)معنى(اكتف)،وهو من الحسن بمكان ويصححه قوله:اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه،أي:ليتق وليفعل ،بدليل جزم(يثب)،ويوجبه قولهم:(كفى بهند)بترك الباء،فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل (وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة)،فإن عورض بقولك:أحسن بهند،فالتاء لا تلحق صيغ الأمر،وإن كان معناها الخبر .
وقال ابن السراج(٧٤) :الفعل ضمير الاكتفاء،وصحة موقفه على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني،أجاز:(مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح)وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره،ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً ولا تزاد الباء على فاعل(كفى)التي بمعنى(أجزأ وأغنى)،ولا التي بمعنى(وفى).
والضرورة كقوله:

ألم يأتك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد))

فضلاً عن هذا ذكر السهيلي(٧٥) أن الباء لا تزاد في الحقيقة في قوله تعالى :(وكفى بالله شهيداً)،وضابط ذلك عنده هو أن الباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء ؛لأنك إذا قلت:(كفى الله)،أو(كفاك زيد)فإما تريد إن يكتفي هو به،فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب فليست زائدة في الحقيقة،وإنما هي كقولك :(حسبك بزيد)،ألا ترى أن (حسبك)مبتدأ وله خبر .
كذلك في الحديث النبوي الذي ذكرناه في توجيه كلمة(بسارحة)،بان الباء زائدة،ولا بد لها من الراعي فقدروا الراعي أن يكون هو الفاعل المضمر.
وذكر ابن مالك أن(الباء)تزاد أيضاً مع المفعول به وضابطها عنده قوله :((وزيادتها مع المفعول نحو:((ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة))البقرة١٩٠و((هزي إليك بجذع النخلة))مريم٢٥وفليمدد بسبب إلى السماء))الحج١٥و(ومن يرد فيه بإلحاد)الحج ٢٥ .
ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر(٧٦):

شهيدي سويد والفوارس حوله وما ينبغي بعد ابن قيس بشاهد

ومثله(٧٧) :

فلما رجت بالشرب هزلها العصا شحيح له عند الإزاء فهيم ...))

غير أن الرضي(٧٨) ذكر أن حكم زيادة الباء مع الفاعل ومع المفعول أنها تكون قياسية وتكون سماعية وتكون شاذة فقال :((وتزاد الباء في مفعول (علمت وجهلت وسمعت وتيقنت وأحسست)،وقولهم :(سمعت بزيد وعلمت به)أي:بحال زيد على حذف المضاف .
وتزاد قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فاعل (كفى)وتصرفاته،وفي فاعل(فعل) في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو:(ألقى بيده) ونحو:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج(٧٩)...)) .

٢-الرفع على نائب الفاعل أو النصب على التشبيه بالمفعول به:

الحديث((إنَّ امرأة قالت:يا رسول الله ،إنَّ أُمي أُفْلِتَتْ نَفْسُها))

نقل السيوطي(٨٠) في توجيه رواية الرفع والنصب في كلمة(نفسُهُ/نَا)قول العكبري،إذ قال:((قال:أبو البقاء(٨١):يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل ،كما تقول :أذهبت نفسُه،ونصبه على التشبيه بالمفعول كما تقول:سُلِبَ زيدٌ ثوبَه)).
وقال في النهاية(٨٢):يُروى بنصب(النفس)وبرفعها ،ففي النصب:افتلتها الله نفسَها،فعدى إلى مفعولين،كما يقال :افتلته الشيءَ،واستلبته إياه،ثم بُنيَ الفعل لما لم يسمى فاعله،فتحول المفعول مضمراً وبقي الثاني منصوباً،وتكون التاء الأخيرة ضميراً لـ(الأُم)أي:أفتلتت هي نفسها.
وأما الرفع فيكون متعدياً إلى واحد أقامه مقام الفاعل وتكون التاء لـ(النفس)أي:أخذت نفسها فلتة .
وقد رجح القاضي عياض(٨٣) رواية النصب بقوله :(و أكثر روايتنا بالنصب)).
فيما ذهب الكرماني(٨٤) إلى أنّ (نفسها)نصبت على التمييز ،أو مفعول ثان بمعنى سلبت .
وكنا قد بينا هذه الآراء في بحث سابق لنا(٨٥) حول مجيْ التمييز معرفاً،وقد ذكر النحاة منهم ابن مالك أراء متعددة في هذه المسألة منها: النصب على التشبيه بالمفعول،والنصب على نزع الخافض ،إضافة إلى الرفع على مالم يسمى فاعله. وفيما يلي تفصيل هذا الجانب من المسألة:
ذكر ابن مالك(٨٦) أنّ العرب تقول: غُبِنَ فلان رأيَهُ، ووُجِعَ بطنَهُ، وهذه فيها توجيهات متعددة عند النحاة:
الأول: أن تجعل الإضافة فيه معنوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف، كما فُعِلَ بقولهم: كم ناقة و فصيلها لك، فقُدِرَ: كم ناقة و فصيلاتها ...
التوجيه الثاني: أن يُنصَب رأيَه، و ما كان مثله مفعولاً به بالفعل الذي قبله مضمناً معنى فعل متعدٍ كأنَّهُ قيل: شكا بطنه ورأسه ؛ وبهذا قال بعضهم: في (سفه نفسه)، أنَّ معناه: اهلك نفسه.
التوجيه الثالث: أن تنصب رأيه و ما كان مثله بإسقاط حرف الجر، كأنَّهُ قيل: غُبِنَ في رأيِهِ، ووُجِعَ في بطنِهِ، وأُلِمَ في رأسِهِ، ثم أُسقِطَ حرف الجر فتعدى الفعل فنصب .
التوجيه الرابع:أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، وحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي،كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية، في قولهم: هو حسن وجهه والوجه،وغُبِنَ رأيه والرأي،ووُجِعَ بطنه والبطن .

إلاّ أنَ النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات ؛و إنما كان الأمر كذلك لوجهين:
الأول: إنَّ الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً، والجر أخو النصب وشريكه في الفضلية، فجاز أن يساويها في استبدال النصب الجر، والفعل بخلاف ذلك .
الآخر: إنّ المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده في الفعل اللازم، كما حكم في اطراده في الصفة اللازمة، لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعدياً، ولا يعرف مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات شاذ في الأفعال؛ فان في ذلك إشعاراً مبيناً الفرق بين المتعدي واللازم ؛ ومما شذ وروده في الفعل ما في هذا الحديث من قول راويه (إن امرأة كانت تهراق الدم)(٨٧)، أراد تهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب (الدم) على التشبيه بالفعل أو على التمييز وإلغاء الألف واللام ؛ ويجوز أن يكون تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفاً، لأنه فعل ما لم يُسَم فاعله على لغة طيء، كما قال شاعرهم(٨٨):

تستوقد النَّبلَ بالحضيض و نَصـ ـطاد نفوساً بُنَت على الكرم

وقول الآخر(٨٩):

أ في كلِّ عام مأتم تبعثونه على محمر ثوَّبتموه وما رضا

أراد في الأول بُنيَت، وفي الثاني رضي، إلاّ أنّ المشهور من لغة طيء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في (تهراق) عين، فمعاملته معاملة اللام على غير المعهود .
ومن المنصوب على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) (القصص ٥٨)، ويحتمل أن يكون تمييز على تقدير الانفصال والتنكير، ويحتمل أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر، ويحتمل أن يكون الأصل بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية.

٣- الفعل الماضي واقع جواب قسم عارياً من قد واللام:-

الحديث :((قوموا فَلأُصَلِّ لكم))

نقل السيوطي[٩٦] قول ابن مالك في رواية النصب بحذف الياء وثبوتها في الحديث النبوي المذكور،فقال:((قال ابن مالك[٩٧]:يروى قوله(فلأصلِّ) بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة،واللام عند ثبوت الباء مفتوحة لام كي،والفعل بعدها منصوب ب(أن)مضمرة،وأنّ الفعل في تأويل مصدر مجرور ،واللام و مصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير :قوموا فقيامكم لأصليَ لكم.
ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا،واللام عند حذف الياء لام الأمر،ويجوز فتحها على لغة سُلَيم وتسكينها بعد الفاء و الواو وثم على لغة قريش،وحذف الياء علامة الجزم ،وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل الاستعمال ،ومنه قوله تعالى:(ولنحمل خطاياكم)العنكبوت١٢ .
وأما في رواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون اللام لام كي ،وسكنت الياء تخفيفاً،وهي لغة مشهورة،أعني تسكين الياء المفتوحة ومنه قراءة الحسن:(وذروْا ما بقيَ من قلت:في بعض روايات البخاري :(لوددت)بإثبات اللام ،فعلم أن حذفها من تصرف الرواة)) .
فيما ذهب ابن حجر(٩٣) إلى تقدير معنى الحديث بلفظ (ولو وددت أني اقتل)بحذف القسم وهو مقدر لما بينته هذه الرواية فظهر أن اللام لام القسم وليست بجواب لولا،فضلاً عن ذلك أنّ بعض الشراح فهم أن قوله (لوددت)معطوفة على قوله (ما قعدت)فقال يجوز حذف اللام وإثباتها من جواب لولا ... وتقدير الكلام يصبح على هذا عنده لولا أن أشق على أمتي لوودت أن اقتل في سبيل الله ثم شرع يتكلف استشكال ذلك والجواب عنه وقد بينت الرواية أنها جملة مستأنفة وأنّ اللام جواب القسم ،ثم النكتة في إيراد هذه الجملة عقب تلك هو إرادة تسلية الخارجين في الجهاد عن مرافقته لهم .
إلاّ أنّ ابن هشام(٩٤) ذهب إلى أنّ لام القسم تدخل على الفعل الماضي المقرون بقد وهذا مذهب الجمهور ،لأن (قد)تقرب الماضي من الحال،فيشبه المضارع المشبه للاسم،وخالفه في ذلك خطاب بن يوسف الماردي ومحمد بن مسعود الغزني بأنها لا تدخل على الماضي مطلقاً لا مع (قد)ولا خالياً عنها ،لأنه ليس له معنى اسم الفاعل وإذا دخلت فاللام جواب لقسم محذوف،وأجازها الزجاج أيضاً على نحو(إنّ زيداً لقام)على أنها لام جواب قسم محذوف،أما الكوفيون فأجازوها على أن تكون خالية من قد ،وأجازها الكسائي على إضمار (قد)(٩٥).
من هذا يظهر لنا أن الروايتين في الحديث النبوي التي ذكرهما السيوطي أجازها النحاة من قبل فالرواية الأولى التي يكون فيها الماضي خال من اللام ومن (قد)كانت على رأي الكوفيين و الكسائي .
وأما على الرواية الثانية فهي بإثبات اللام على أنها لام جواب قسم محذوف،كانت على مذهب البصريين ووافقهم فيها الزجاج ومحمد بن مسعود الغزي وخطاب بن يوسف الماردي .

٤- تصب الفعل بلام كي :-

الحديث :((قوموا فَلأُصَلِّ لكم))

نقل السيوطي[٩٦] قول ابن مالك في رواية النصب بحذف الياء وثبوتها في الحديث النبوي المذكور،فقال:((قال ابن مالك[٩٧]:يروى قوله(فلأصلِّ) بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة،واللام عند ثبوت الباء مفتوحة لام كي،والفعل بعدها منصوب ب(أن)مضمرة،وأنّ الفعل في تأويل مصدر مجرور ،واللام و مصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير :قوموا فقيامكم لأصليَ لكم.
ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا،واللام عند حذف الياء لام الأمر،ويجوز فتحها على لغة سُلَيم وتسكينها بعد الفاء و الواو وثم على لغة قريش،وحذف الياء علامة الجزم ،وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل الاستعمال ،ومنه قوله تعالى:(ولنحمل خطاياكم)العنكبوت١٢ .
وأما في رواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون اللام لام كي ،وسكنت الياء تخفيفاً،وهي لغة مشهورة،أعني تسكين الياء المفتوحة ومنه قراءة الحسن:(وذروْا ما بقيَ من

الربا)البقرة٢٧٨وقريء(فَنسيَ)[٩٨]طه١١٥و(ثانيَ اثنين)التوبة٤٠بالسكون .
ويحتمل أن تكون اللام لام الأمر ،وتثبت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل[٩٩]((إنّه من يتقِ ويصبر)يوسف٩٠)) .
وقال الزركشي[١٠٠]:قال ابن السيد:يرويه كثير من الناس بالياء،ومنهم من يفتح اللام ويسكن الياء ويتوهمونه قسَماً ،وذلك غلط لأنه لا وجه للقسم ،ولو كان لقال:لأصلينَّ ،بالنون ،وإنما الرواية الصحيحة(فلأصل)على معنى الأمر إذا كان للمتكلم والغائب كان اللام أبداً،وإذا كان للمخاطب كان بلام وغير لام.
وخلاصة القول أنّ حذف الياء من(فلأصلِّ)من الحديث هي رواية الأصيلي ،وتكون على خمسة أوجه[١٠١]:
الأول:بحذف الياء،فتكون اللام لام الأمر .
الثاني:بإثبات الياء،فتكون اللام للأمر ،إجراءً للمعتل مجرى الصحيح،كقراءة قنبل(إنه من يتقي ويصبر) .
الثالث:اللام للتعليل،والفعل منصوب في حال فتح الياء ،
الرابع:اللام للتعليل أيضاً،والياء ساكنة تخفيفاً،وتسكين الياء المفتوحة لغة مشهورة.
واللام التي للتعليل تسمى لام كي والفعل بعدها منصوب ب(أن)مضمرة،واللام و مصحوبها خبر مبتدأ محذوف،والتقدير:فقوموا فقيامكم لأصلي لكم،واستبعد السهيلي[١٠٢] هذا الرأي على رواية(لأصليَ لكم)بلام كي،إلاّ على مذهب من رأى زيادة الفاء وهو رأي الأخفش ويونس فإذا كانت كذلك فالفاء ملغاة على رأيهما،أي:قوموا لأصلي .
الخامس:اللام مفتوحة على لغة سُلَيم فتكون للقسم ،والفعل مبني على الفتح،ونون التوكيد محذوفة،والتقدير:لأُصلِّيَنَّ .
وقلل السهيلي[١٠٣] في الكلام انفراد اللام في التأكيد والقسم بدون النون،ثم أضاف قائلاً:((إن صحت الرواية فليس ببعيد في القياس كل البعد أن تقول:ليقوم زيد،أي:لقائم زيد،فتوقع الفعل موقع الاسم ،كما توقع الاسم موقع الفعل،وتعمله عمله)) .
وبعد فقد ذكر ابن مالك أنّ أمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح لكنه قليل في الاستعمال،ويبين تفصيل الاستعمال من عدمه ما يلي:
أن اللام تكون هي لم الأمر على معنى المتكلم والمخاطب ،ويكون جزم اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم جائز في النثر ولكنه قليل كما في الحديث المذكور على رواية الجزم نحو(قوموا فلأصلِّ لكم)،ومنه أيضاً قوله تعالى:(وَلِنَحملْ خطاياكم)العنكبوت١٢؛وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب،ومنه قراءة يعقوب وأُبي وأنس[١٠٤] ﷺ قوله تعالى:(فبذلك فلتفرحوا)يونس٥٨؛والاستعمال الكثير للأمر باللام إنما يكون في الغائب .
وأما إذا كان مرفوع فعل الطلب فعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة الأمر،وتجب اللام إن انتفت الفاعلية،نحو(لِتُعْنَ بحاجتي)أو انتفى الخطاب،نحو:(ليقمْ زيد) .

٥- نصب الفعل بـ(إذن) :-

الحديث :((كانت لي بئر في أرض ابن عمٍ لي فقالَ لي:شُهُودَكَ قلت:يا رسول الله إذن يحلف)) .
نقل السيوطي(١٠٥) قول السهيلي في توجيه الفعل المسبوق بـ(إذن)،فقال:((قال السهيلي(١٠٦):هو بالنصب لا غير لأنه صدر بـ(إذن)،ولا تلغى إذا صدرت)).
وأما على الرواية الثانية وهي بإلغاء عمل(إذن) ورفع الفعل بعدها فقد نقل السيوطي قول الزركشي،فقال:((قال الزركشي(١٠٧):وكلام ابن خروف في شرح سيبويه يقتضي أنّ الرواية بالرفع ،فإنه قال:من العرب من لا ينصب بها مع استيفاء الشروط)) .
وأضاف السهيلي(١٠٨) في أماليه إلى كلامه هنا قوله:((فإن صحت الرواية ففي الكلام حذف تقديره:إذاً هو يحلف،وكذلك(إذاً لا يختارنا))) .
غير أنّ العيني(١٠٩) ذكر في شرحه نقلاً عن الكرماني أنَّ الفعل(يحلف) يكون بالنصب،لأن كلمة(إذاً)حرف جواب وجزاء ينصب الفعل المستقبل ،مثل ما يقال:أنا أبنك ،فيقول:إذاً أكرمَكَ،وأضاف إلى هذا إنما قال بالنصب لا غير لأنها تصدرت فيتعين النصب بخلاف ما إذا وقعت بعد الواو والفاء فإنه يجوز الوجهان .. .
وعند استقراء كتب النحو حول نصب(إذن)الفعل المضارع أو لا،نجدها عند النحويين تنصب الفعل المضارع بشروط وهي أن تكون حرفاً معناه الجواب والجزاء،ولا يصحب إلا جملة وهي جواب شرط مذكور،وتنصب الفعل المضارع المستقبل بشرط كونها مصدرة أو في حكم المصدرة أو توسط بينها وبين الفعل يمين وقد أشار ابن مالك إلى هذه المعاني فقال(١١٠):(((إذن)تنصب المضارع المراد استقباله،لا المراد به الحال ،لأن المراد به الحال لا بد من رفعه بعدها،نحو قولك قال أحبك:(إذن أظنك صادقاً) .
و لا تنصبه وهو مستقبل إلا إذا صدرت الجملة بها،أو كانت في حكم المصدر بها،واتصل بها الفعل،أو توسط بينهما يمين نحو قولك لمن قال أزرك:(إذن أكرمك)،و(إذن والله أكرمَك)فالقسم لا يعد هنا حاجزاً،كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض العرب:(هذا غلام والله زيد)فأضاف الغلام إلى (زيد)ولم يعتد بوقوع القسم بينهما حكى ذلك الكسائي)) .
وقال ا بن مالك(١١١) مبيناً أن(إذن) لا تصحب إلا جملة شرط مذكور أو مقدر بـ(إن):((إذن حرف معناه الجواب والجزاء،فلا يصحب إلا جملة هي جوب شرط مذكور كقولهم:(إن تأتني إذن آتيك)،أو مقدر بـ(إن)إلا فيما بعدها اللام ،وقال الفراء(١١٢):إذا رأيت بعد (إذن)اللام ،فقبلها(لو)مقدرة،نحو(وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق)المؤمنون٩١و(وإذن لاتخذوك خليلاً)الاسراء٧٣و(وإذن لأذقناك)الاسراء٧٥ والتقدير:لو كان معه إله لذهب،ولو فعلت لاتخذوك خليلاً،ولو ركنت لأذقناك .
ولا تلزم صدر الجواب بل تأتي وسطاً و آخراً نحو:أنا أفعل إذن .)).
فيما سبق ذكرنا شروط عمل (إذن)التي تنصب الفعل المضارع بعد استيفائها للشروط المذكورة،ولكن ذكر

السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه أنها لا ينصب بها،والنصب يكون بأن مضمرة فقال(١١٣):((روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال:لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن)مظهرة أو مضمرة في(كي ولن وإذن)وغير ذلك.))
ورد عليه ابن مالك بقوله(١١٤)((وليس في هذا نص على أنّ انتصاب المضارع بعد(إذن)عند الخليل بـ(أن)مضمرة،لجواز أن تكون مركبة مع (إذ)التي للتعليل،و(أن)محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن)،والقول به على ضعفه أقرب من القول بأنّ(إذن)غير مركبة،وانتصاب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة،لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن)على تأويل مبتدأ لازم حذف خبره،أو(إذن)قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ،وأصلها(إذا)فقطعت عن الإضافة وعوض عنها بالتنوين،وكلاهما في غاية من التكلف،والقول بأنّ (إذن)مركبة من:(إذ وأن)أسهل منه .))
وبين سيبويه معنى (إذن)فقال(١١٥):((هذا باب(إذن)...واعلم أن(إذن)إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى)في الاسم إذا كانت مبتدأة،وكذلك قولك:إذن أجيئك،وإذن آتيك ومن ذلك أيضاً قولك:إذن والله أجيئك،والقسم ههنا بمنزلته في (أرى)إذا قلت:أرى والله زيداً غافلاً،ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى(إذن)،لأن (إذن)أشبهت(أرى)،ففي الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء،وهي تلغى وتقدم وتأخر،فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.))
وبين أبو علي الفارسي شروط النصب بـ(إذن)فقال(١١٦):((مما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر(إذاً)وإنما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة،ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها،وكان الفعل مستقبلاً،وذلك أني قول القائل:أنا أكرمك و فتقول :إذن أجيئك،فإذا اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رفعت،وذلك قولك:أنا إذن أكرمك،ترفع لأن الفصل معتمد على الابتداء الذي هو أنا .))

٦- (لا)الجازمة على جواب النهي :

الحديث:((إنَّ اليهود قالوا:سلوه في الروح،فقال بعضهم :لا تسألوه ،لا يجيء فيه بشيء تكرهونه))
ذكر السيوطي في كتابه توجيه رواية الفعل بعد(لا)الناهية الجازمة،فقال(١١٧):((في التنقيح للزركشي قال السهيلي:النصب فيه بعيد أنه على معنى أن،ويجوز الجزم على جواب النهي نحو:لا تدنُ من الأسد تسلم.
وقال الكرماني:(لا يجيء)بالرفع ،استئناف،والمعنى على الجزم أيضاً صحيح،بمعنى:إن لا تسألوه لا يجيء بمكروه.
وقال ابن حجر(١١٨):هو في روايتنا بالجزم على جواب النهي،ويجوز النصب،والمعنى:لا تسألوه خشية أن يجيء منه شيء ويجوز الرفع على الاستئناف.))
وعندما نعود إلى كتاب السهيلي(١١٩) نجده يذكر هذه المسألة كما يلي:((وأما حديث اليهودي:(لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه)فالنصب فيه بعيد،وله وُجيه،وهو أن ينتصب بمعنى أن،كما قال(١٢٠):

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى أن أشهد اللذاتِ:هل أنت مخلدي؟

روى:أحضرُ واحضرَ،على معنى: أن احضرَ،ومن رفع فذلك المعنى يريد؛)).
وأضاف أيضا حكاية عن سيبويه بهذا المعنى فقال:((حكى سيبويه(١٢١):(مُره يحفرها)وقدر فيه الرفع من وجهين ،أحدهما:الحال،أي:مره حافراً لها ،فيكون الأمر متوجهاً إليه في هذه الحال.
والثاني:مره أن يحفرها ،ثم حذفت (أن)وبقي معناها دون عملها،لأن يقبح أن تعمل مضمرة،وإن فجاء ذلك..))
وأما على رواية الجزم فقال السهيلي(١٢٢):((وأما الجزم في قوله(لا يجيء)،فهو عندي على النهي،كما تقول:لا يجدْ عليك ولا يشتِمْكَ عَمرو،أوقعت النهي على المسبب،وأنت تريد السبب،أي لا تتعرض لموجدته وشتمه وعلى نحو هذا قرئ(١٢٣)(لا تفتروا على الله كذباً فيَسْحَتْكم)طه٦١ بالعطف،أي:لا تفتروا ولا يسحتكم وعطف النهي ،والنهي الثاني نهى عن التعرض للسحت.))
وأضاف وجهاً آخر إلى ما تقدم وهو أن تكون (لا)نفياً فيكون الجزم على جواب النهي ،من قوله(لا تسألوه)،كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث(١٢٤):((خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار))،تقديره:إن تخللو لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر ،وأما جزم على جواب النهي فقولك:لا تدن من الأسد تسلم،تقديره:إن لا تدن تسلم.
ومنع النحويون :لا تدن من الأسد يأكلك ،لأن التقدير :إن لا تدن منه يأكلك،لا بد أن تقدر(لا)مع (إن)،،لأنه نهي فيفسد المعنى حينئذ،وهذا الحديث لا يفسد المعنى على أصلهم،لأنه لو قال:إن لا تسألوه لا يجئكم بأمر تكرهونه،صح المعنى الذي أراده ،لأن معناه إن لا تسألوه تسلموا منه.
وجوز السهيلي ما منعه النحاة من قولك :لا تدن من الأسد يأكلك ،لأنه وجد في حديث أُحد قول أبي طلحة(١٢٥):((يا رسول الله ،لا تطاول يصبْك سهامهم))فلو قدرت هذا:إن لا تطاول يصبْك،كان محالاً،وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح ،وقد ذكره سيبويه(١٢٦) واعترف بقبحه،ولكنه يخرج على أن تضمر فعلاً يدل عليه النهي،كأنه قال:إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم،أو يكون منجزماً على نهي آخر،كأنه قال :لا يصبك،واستغنى بالنهي الأول،فالأوجه الثلاثة جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين(١٢٧).
وخلاصة القول أن الفعل المضارع بعد(لا)في الحديث المذكور آنفاً يجوز فيه ثلاثة أوجه:
الأول:الجزم على جواب النهي والتقدير:لا تسألوه لا يجيء بمكروه.
الثاني:النصب على معنى :لا تسألوه،وفيه(أن)ناصبة و(لا)زائدة وهو على مذهب الكوفيين والنصب فيه بعيد عند السهيلي لأنه على معنى (أن) .
الثالث:الرفع على القطع،أي:فيه شيء تكرهونه ورفع(لا يجيء)على الاستئناف.

ISSN 1995-8463

المبحث الرابع
المنصوبات

١-النصب على المفعول به:

الحديث :((أنَّه ﷺ لما رأى من الناس إدباراً قال :اللهم سبعاً كسبعِ يوسُفَ))

نقل السيوطي(١٢٨) قول ابن مالك في توجيه رواية(سبعاً)بالنصب والرفع،فقال:((قال ابن مالك(١٢٩):رُويَ(سبعاً)بالنصب و(سبعٌ)بالرفع.والنصب فيه هو المختار،لأن الموضع موضع فعل الدعاء،فالاسم الواقع فيه بدل من اللفظ بذلك الفعل،فيستحق النصب والتقدير في هذا الموضع المخصوص:(اللهم ابعث عليهم سبعاً أو سلط عليهم سبعاً)والرفع جائز على إضمار مبتدأ،أو فعل رافع.))

غير أنَّ الكرماني(١٣٠) ذكر أنّ(سبع)مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف ،أي:البلاء المطلوب نزوله سبع سنين.أو مبتدأ خبره محذوف ،أي:سبع كسبع يوسف مطلوب،أو بإضمار فعل،نحو:لِتَكن سبعٌ،وكان تامة،أو منصوب بتقدير فعل ،نحو:أجعل سنيهم سبعاً،أو لتكن سبعاً

واختار ابن حجر(١٣١) ما ذهب إليه ابن مالك في اختيار رواية النصب ولم يذكر رواية للرفع في مصنفه بقوله:(((اللهم سبعاً)منصوب بفعل تقديره :أسألك أو سلط عليهم...))

٢- بين الاستثناء والحال:

حديث الطاعون:((إذا وقعَ بأرضٍ وأنتم بها فَلا تَخرجوا،لا يخرجكم إلاَّ فِراراً منه))

نقل السيوطي(١٣٢)في توجيه رواية المستثنى(فراراً) قول النووي بالرفع والنصب،فقال:((قال النووي(١٣٣):رُويَ(إلا فِراراً)بالرفع والنصب،وكلاهما مشكل،لأن ظاهره المنع من الخروج لكل سبب إلا للفرار،وهذا ضد المراد،وقد قال بعضهم:لفظة(إلا)هنا غلط من الراوي،وصوابه حذفها كما هو المعروف في الروايات.ووجه طائفة النصب فقالوا:حال،وكلمة(إلا)للإيجاب لا للاستثناء وتقديره:لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه.))

لكننا عندما نعود إلى شرح النووي على صحيح مسلم نجده يقول في توجيه كلمة(إلا فرارا) من الحديث النبوي المذكور:((قوله في رواية أبي النضر(لا يخرجكم إلا فراراً منه)وقع في بعض النسخ(فرار)بالرفع وفي بعضها(فراراً)بالنصب،وكلاهما مشكل من حيث العربية والمعنى وهذه الرواية ضعيفة عند أهل العربية مفسدة للمعنى لأن ظاهرها المنع من الخروج لكل سبب إلا للفرار فلا منع منه وهذا ضد المراد.

وقال جماعة :إنّ لفظة(إلا)هنا غلط من الراوي والصواب حذفها كما هو معروف في سائر الروايات.))(١٣٤)

وأضاف القاضي عياض:أن بعض محققي العربية خرّج لرواية النصب وجهاً فقال:هو منصوب على الحال،وقال(إلا)هنا للإيجاب لا للاستثناء وتقديره:لا ترجوا إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه والله أعلم(١٣٥) .

وذكر العيني(١٣٦)وجهاً آخر في (إلا)فقال:((وقيل:عنها زائدة كما في قوله تعالى (ما منعك أن لا تسجد)الاعراف٢١أي: ما منعك أن تسجد .))

وأشار ابن مالك إلى أن (إلا)المركبة من(لا وأن)وهو قول الفراء عزاه إلى السيرافي وهو قول فاسد ،من وجوه:الأول:أنه مبني على إدعاء التركيب،ولا دليل عليه.والثاني:أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله لأن المعنى قد تغير معه وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير الحكم معه،والثالث:أنه لو صح التركيب منه لم يلزم نصب ما ولى إلا في موضع ما ولكان غير النصب به أولى قبل التركيب ،والرابع:لو صح التركيب وكون المنصوب منصوباً ب(إلا)بأن على حد نصبه بأن لوجب أن لا يتم الكلام بالمنصوب مقتصراً عليه كما لا يتم بعد إن ؛ عزا السيرافي مذهباً خامساً إلى الكسائي وضعّفه ابن مالك،لأنه مبني على إدعاء تقدير ما لا دليل عليه،ولا حاجة إليه.ولو أنه سلم تقدير(أن)يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيه عاملاً فيما قدرت من أجله ويستغنى عنها .وأيضاً لو كانت (أن)مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصراً عليه،كما لا يتم به إذا ذكرت؛لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله(١٣٧) .

٣-المستثنى (صفة):

الحديث :((ما للشياطين من سلاحٍ أبلغ في الصالحين من النساء إلاَّ المتزوجون))

ذكر السيوطي(١٣٨) في توجيه المستثنى في هذا الحديث قول العكبري فقال:((قال أبو البقاء(١٣٩):(أبلغ)يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لسلاح على اللفظ وأن يرفع صفة له على الموضع،لأن (من)زائدة ومثله قوله تعالى(مالكم من إله غيره)الاعراف٥٩ ،٦٥ ،٧٣ ،٨٥ يقرأ بالرفع والجر.وأما قوله(إلا المتزوجون)هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع،و الأشبه أن يكون منصوباً لأنه استثناء من غير نفي،ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف و الاستثناء منقطع،أي:لكن المتزوجون مظهرون.))

وذكر ابن مالك في توضيحه(١٤٠):أن حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده،فالمفرد نحو(الأخلاء بعضهم لبعض عدوٌّ إلا المتقين)الزخرف٦٧،و المكمِّل معناه لما بعده نحو(إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته كانت من الغابرين)الحجر٦٠،ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ،وقد اغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر و محذوفه،فمن الثابت الخبر قول عبد الله بن قتادة:(أحرموا كلهم إلا قتادة لم يحرم)،فإلا بمعنى (لكن)و(أبو قتادة)مبتدأ،و(لم يحرم)خبره،ونظيره في كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمر(١٤١):(ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك إنَّه مصيبها ما أصابهم)هود٨١،و(امرأتك)مبتدأ والجملة بعده خبر،ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلاً من(أحد)،لأنها لم تَسر معه،فيتضمنها ضمير المخاطبين،ودلَّ على أنها لم تَسر معه قراءة النصب،فإنها أخرجتها من أهله الذين أُمِر

أن يسري بهم،فإذا لم يكن في الذين سُرِيَ بهم لم يصح أن يبدل من فاعل(يلتفت) لأنه بعض ما دلَّ عليه الضمير المجرور بمن،وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال:لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت.وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله(و لا يلتفت منكم).وهذا والحمد لله بيِّن والاعتراف بصحته متعين؛ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد إلا قوله ﷺ(ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا).

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى:(إلا من تولى وكفر فيُعذِّبُهُ اللهُ العذابَ)الغاشية٢٣ .

ومن الابتداء بعد (إلا)محذوف الخبر قوله صلى(ولا تدري نفسٌ بأي أرض تموت إلا اللهُ)،أي:لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس.

ومن ذلك قوله ﷺ (١٤٢)(كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون)،أي:لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون .ويمثل هذا تأويل القراءة،فقرأ بعضهم:(فَشربوا منه إلا قليلٌ منهم)البقرة٢٤٩،أي:إلا قليلٌ منهم لم يشربوا .

وللكوفيين في هذا الذي لم يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا(إلا)حرف عطف،وما بعدها معطوف على ما قبلها.

وقال الرضي(١٤٣):مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا)صفة مع صحة الاستثناء؛ويجوز في قولك:ما أتاني أحدٌ إلا زيد،على أن يكون (إلا زيد)بدلاً،وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله(١٤٤):

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ لعمرُ أبيك إلا الفرقدانِ

وقال الكسائي:تقدير البيت:إلا أن يكون الفرقدان،وهو مردود،لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.

٤-النصب على الاستثناء من موجب أو منفي في المعنى:

الحديث:((نهى عن قتل جِنَّانِ البيوت إلا الأبترَ وذو الطُّفيتين)).

ذكر السيوطي(١٤٥) في توجيه رواية المستثنى في هذا الحديث قول أبي البقاء،فقال:((قال أبو البقاء(١٤٦):وقع في هذه الرواية(وذو الطفيتين)بالواو وهو مرفوع،والقياس أن يكون هو و(الأبتر)منصوبين،لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى،ولكن المقدر في المعنى منصوب لأن التقدير:لا تقتلوا جِنَّان البيوت إلا الأبتر.

فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يقدر له ما يرفعه،والتقدير :لكن يقتل ذو الطفيتين والأبتر.

وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء،ورفعه على ما قدرنا،ومثل هذا قول الفرزدق(١٤٧):

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع من المال إلا مُسحَتاً أو مُجَلَّفِ

و(مجلَّف)مرفوع على تقدير :بقي مجلف،و(مسحتاً)بالنصب على أصل الباب،ويروى (مسحت)بالرفع على ما قدرنا.

وفي لفظ آخر أمر بقتل(الأبتر وذي الطفيتين)بالوجه،و(ذي)معطوف على لفظ (الأبتر)،ويروى ب(ذو)بالواو عطفاً على موضع الأبتر والتقدير:أمر بان يقتل الأبتر وذو الطفيتين.))

وأشار ابن مالك(١٤٨) إلى حكم المستثنى بإلا إذا ذكرت المستثنى منه وهو الإطلاق والمقصود بالإطلاق عنده الموجب وغير الموجب والغرض منه هو تبيين المشاركة بين النصب والبدل؛فقال:((إذا كان المستثنى بإلا متصلاً ،فاخر الكلام على المستثنى المنقطع،فإن النصب فيه راجح و واجب،وكذلك المستثنى المقدم،لذلك قلت متصلاً مؤخراً قيدت المستثنى منه المجوز فيه والنصب البدل بالمشتمل عليه نهي أو معناه أو نفي صريح احترازاً من الموجب نحو ذهبوا إلا زيداً ،وستظفرون إلا عمراً،وقلت المشتمل عليه ولم أقل الكائن معه ونحو ذلك تنبيهاً على أن النهي أو النفي قد يوجد ولا يكون له حكم، لكونه منقوضاً نحو :لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيد،وما شرب أحد إلا الماء إلا عمر ٌفإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهي فيه ،إذ المراد كلوا اللحم إلا زيداً و اشربوا الماء إلا عمراً..))

ثم ذكر ابن مالك بعد ذلك انه أشار إلى المشتمل عليه نهي أو معناه قول عائشة رضي الله عنها (نهى عن قتل جنان البيوت الأبتر وذو الطفيتين)فإنه محمول على تقدير :لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر،والنفي صريح ظاهر.

الهوامش

(١) تاريخ آداب العرب:٢٨٧/٢
(٢) عقود الزبرجد :٩٤/١
(٣) إعراب الحديث النبوي : ٦٤ وينظر: عقود الزبرجد :٩٤/١
(٤) شرح ابن عقيل :١٨٩/١
(٥) التذييل والتكميل :٢٧٣/٣
(٦) المصدر نفسه
(٧) شرح التسهيل لابن مالك :٢٧٣/١
(٨) كتاب سيبويه : ١٢٧/٢-١٢٨ وينظر التذييل والتكميل: ٢٧٣/٣
(٩) ينظر : التذييل والتكميل:٢٧٣/٣
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك :٢٧٣/١
(١١) البيت لرجل من الطائيين ،ينظر:شرح التسهيل لابن مالك :٢٧٣/١ والتذييل والتكميل:٢٧٤/٣ و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٩٥/١
(١٢) البيت لزهير بن مسعود الضبي ،كما في المصادر السابقة
(١٣) التذييل والتكميل:٢٧٥/٣ وينظر شرح ابن عقيل :١٩٥/١
(١٤) عقود الزبرجد :١٨٤/١
(١٥) المصدر نفسه
(١٦) أمالي السهيلي : ٨٧-٨٨ ،وينظر:فتح الباري:٢٥٣/٥ وعقود الزبرجد١٨٥/١
(١٧) المسند :٤٥/١
(١٨) المصدر نفسه :٣٩٤/٢
(١٩) المصدر نفسه :١٢٦/٣
(٢٠) ٢٥٣/٥
(٢١) فتح الباري :٢٥٣/٥
(٢٢) عمدة القاري :٢٠٢/١٣
(٢٣) عقود الزبرجد :٢٥٦/١ وتحفة الاحوذي :٤٢/٥
(٢٤)ينظر:عقود الزبرجد :٢٥٧/١-٢٦٠ والقضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي:٦٢-٦٤
(٢٥) ٥٦٣/٣
(٢٦) ينظر :فيض القدير :٥٦٣/٣

(٢٧) عقود الزبرجد :٤٢٠/١
(٢٨) المصدر نفسه :٤٢١/١
(٢٩) فتاوى في العربية لابن مالك:٤٩-٥٣ ،وينظر عقود الزبرجد :٤٢١/١-٤٢٢ .
(٣٠) البيت قائله:أبو قيس الأسلت الأنصاري،ينظر:أمالي ابن الشجري:١٠٣/١،والهمع:٦٥/١وعقود الزبرجد:٤٢٢/١
(٣١) عقود الزبرجد :٤٢٣/١
(٣٢) المصدر نفسه :٤٢٣/١-٤٢٤
(٣٣) المصدر نفسه :١٣٥/٢
(٣٤) وهي قراءة الجمهور ،ينظر:البحر المحيط:٣/ ٥٣١والإتحاف:٢٠٢
(٣٥) وهي قراءة أبي حيوة وحفص عن عاصم وابن كثير وغيرهم ،ينظر:البحر المحيط:٢٥٥/٦ والإتحاف٣٠٤
(٣٦) إعراب الحديث النبوي :٣٦٦
(٣٧) شواهد التوضيح : ١٥٧
(٣٨) ينظر: البخاري – المغازي-قتل أبي جهل
(٣٩) لرؤبة في ملحق ديوانه:١٦٨ وبلا نسبة في شواهد التوضيح:١٥٧
(٤٠) شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ وينظر: التذييل والتكميل: ٢٨/٥ وعقود الزبرجد ١٠٤/٣
(٤١) البيت لعمر ابن أبي ربيعة،لم أعثر عليه في ديونه.ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والتذييل والتكميل: ٢٨/٥وهمع الهوامع :٤٣١/١
(٤٢) عقود الزبرجد :١٠٤/٣
(٤٣) التذييل والتكميل :٢٩/٥ وينظر:عقود الزبرجد١٠٤/٣
(٤٤) همع الهوامع:٤٣١/١
(٤٥) التذييل والتكميل:٣٠/٥ وهمع الهوامع٤٣١/١
(٤٦) الجروز:كثيرة الأكل،والخبة:الخداعة.والبيت قائله مجهول،ينظر: التذييل والتكميل:٣٠/٥ وهمع الهوامع٤٣١/١
(٤٧) التذييل والتكميل:٣٠/٥ وهمع الهوامع٤٣١/١
(٤٨) المصدران السابقان
(٤٩) المصدران السابقان
(٥٠) ينظر:مغني اللبيب:٥٥/١ تحقيق :مازن المبارك وزميله ط٥ ،وهامش الكتاب:٢٢٨/١ بتحقيق: االدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب
(٥١) عقود الزبرجد :١٩٥/٣-١٩٧
(٥٢) إعراب الحديث النبوي :٤٧٣ وينظر:عقود الزبرجد :١٩٥/٣
(٥٣) البيت لدريد ابن الصمة،ديوانه:القصيدة رقم ٤٢ وينظر تخريجها:١٤١
(٥٤) أمالي السهيلي :٥٣-٥٤ وينظر:عقود الزبرجد:١٩٥/٣
(٥٥) عقود الزبرجد:١٩٥/٣
(٥٦) المصدر نفسه:١٩٦/٣
(٥٧) تقدم بيان هذه المسألة بالتفصيل مع الشواهد في مسألة(إنَّ تنصب الجزأين)
(٥٨) شواهد التوضيح :٥٩-٦١ وعقود الزبرجد:١٩٦/٣-١٩٧
(٥٩) لبيت مما تمثل بلال ﷺ ،وهو في صحيح البخاري٢٨/٣و٨٤/٥و٥١/٧و١٥٨و١٠٤/٩ونسبه العيني في عمدة القاري٢٥٠/١٠إلى أبي بكر بن غالب بن عامر الجرهمي وينظر:شواهد التوضيح:٦١
(٦٠) عقود الزبرجد:١٠٣/٢
(٦١) البيت بلا نسبة في الكتاب:٢٩٩/٢ونسبه أبو حيان لحاتم في كتابه شرح التسهيل:٢٨٥/٤و٢٣٩/٥.الجازر:الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها و المصرمة :التي لم يبق فيها لبن .
(٦٢) الكتاب:٢٩٩/٢-٣٠٠
(٦٣) التذييل والتكميل:٢٣٩/٥-٢٤٢
(٦٤) شرح ابن عقيل:٢٤/٢وشرح التصريح:٣٥٦/١
(٦٥)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٥٦/٢- التذييل والتكميل:٢٣٩/٥-٢٤٢وشرح التصريح:٣٥٦/١ومغني اللبيب :٣٢٢/٦والحديث النبوي في النحو العربي:٢٠٣
(٦٦) الكتاب:٢٧٥/٢-٢٧٦
(٦٧) التذييل والتكميل:٢٤٢/٥-٢٤٣
(٦٨) المصدر نفسه:٢٤٣/٥
(٦٩) ينظر:شرح التسهيل لأبن مالك:١٥٣/٣و التذييل والتكميل:١٨٠/٦وشرح الأشموني٦١/٢و٣٣٢وشرح التصريح٣٦٥/١و ٦٤٨ ومغني اللبيب٢٧/٢-٣٢وحروف المعاني في تراث ابن مالك:٧٩-٨٥ .
(٧٠) شرح التسهيل لأبن مالك:١٥٣/٣
(٧١) البيت لقيس بن زهير ينظر:الكتاب:٣١٦/٣ وشرح التسهيل لابن مالك:١٥٣/٣
(٧٢) مغني اللبيب:٢٦/٢-٣٠
(٧٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١٥١/٣
(٧٤) الأصول في النحو:٤١٣/١
(٧٥) نتائج الفكر في النحو للسهيلي:٣٥٥
(٧٦) البيت لم أقف على قائله .
(٧٧) البيت لم أقف على قائله .
(٧٨) شرح الكافية للرضي :٢٨٢/٤
(٧٩) البيت للنابغة الجعدي،ينظر:ديوانه:٢١٦
(٨٠) عقود الزبرجد:١٥٩/٣
(٨١) إعراب الحديث النبوي:٢٠٠ وينظر:عقود الزبرجد:١٥٩/٣
(٨٢) النهاية لابن الأثير:٩١١/٣ وعقود الزبرجد:١٥٩/٣
(٨٣) عقود الزبرجد:١٦٠/٣
(٨٤) عقود الزبرجد:١٦٠/٣
(٨٥) ينظر: المسائل النحوية في شرح السيوطي لسنن النسائي: ٩٣-٩٤
(٨٦) شرح التسهيل لابن مالك:٣٨٥/٢
(٨٧) الحديث في سنن النسائي:١١٩/١
(٨٨) البيت نسب لرجل من بلقين،ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٢٨٧/٢
(٨٩) البيت نسب لزيد الخيل كما نسب لكعب بن زهير، ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٢٨٧/٢
(٩٠) عقود الزبرجد :٦٢/٣
(٩١) شواهد التوضيح :٢٢٢ وينظر:شرح التسهيل لابن مالك :٢١٣/٣وعقود الزبرجد:٦٢/٣
(٩٢) البيت لم أقف عليه.ينظر:شواهد التوضيح:٢٢٢
(٩٣) فتح الباري :١٧/٦
(٩٤) مغني اللبيب:٢٤٢/٣ وارتشاف الضرب:١٢٦٤وشرح التصريح:٢٢٣/١
(٩٥) ينظر: شرح التصريح:٢٢٣/١وهمع الهوامع:١٧٤/٢-١٧٥
(٩٦) عقود الزبرجد:١٢٣-١٢٤
(٩٧) شواهد التوضيح:٢١٦و٢٤٣-٢٤٤ وينظر:عقود الزبرجد:١٢٣-١٢٤
(٩٨) وهي قراءة الاعمش،ينظر:المحتسب:٥٩/٢
(٩٩) ينظر القراءة في النشر:٢٨٥/٢
(١٠٠) عقود الزبرجد:١٢٣/١-١٢٤
(١٠١)ينظر:شرح التصريح:٣٩٥/٢ومغني اللبيب:٢٢٥/٣وفتح الباري٤٩٠/١و٤٥٠/١٠وعمدة القاري:١١١/٤والحديث النبوي في النحو العربي:٢٨١
(١٠٢) أمالي السهيلي:٩٤
(١٠٣) المصدر نفسه:٩٤
(١٠٤) ينظر:البحر المحيط:١٧٢/٥والاتحاف:٢٥٢
(١٠٥) عقود الزبرجد:١٠٣/٢-١٠٤
(١٠٦) أمالي السهيلي:١١٤وينظر:عقود الزبرجد:١٠٣/٢-١٠٤
(١٠٧) عقود الزبرجد:١٠٣/٢-١٠٤
(١٠٨) أمالي السهيلي:١١٤
(١٠٩) عمدة القاري:١٩٨/١٢
(١١٠) شرح التسهيل:٢٠/٤وينظر:حروف المعاني في تراث ابن مالك:٣٧٠

(١١١) المصدر نفسه:١٩/٤ وينظر:حروف المعاني في تراث ابن مالك٣٧١/٣٧٠
(١١٢) معاني القرآن للفراء :٢٤١/٢وينظر:شرح التسهيل:٢٠/٤
(١١٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٨٤/١
(١١٤) شرح التسهيل:٢٠/٤
(١١٥) الكتاب:١٢/٣-١٣ وينظر:ارتشاف الضرب:١٦٥٠/٤
(١١٦) المقتصد:١٠٤٥/٢
(١١٧) عقود الزبرجد:٨٦/٢
(١١٨) فتح الباري:٢٢٤/١
(١١٩) أمالي السهيلي:٨٣
(١٢٠) البيت لطرفة،ينظر:ديوانه:
(١٢١) الكتاب:٤٥٢/١-٤٥٢وينظر :أمالي السهيلي:٨٣
(١٢٢) أمالي السهيلي:٨٥
(١٢٣) وهي قراءة:ابن كثير ونافع وأبو عمرو ونافع وعاصم،ينظر:البحر:٢٥٤/٦ والإتحاف:٣٠٤
(١٢٤) ورد الحديث بلفظ(خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله يوم القيامة في النار)ينظر:سنن الدار قطني:٩٥/١
(١٢٥) الحديث أخرجه البخاري في باب غزوة أحد:١٢٤/٥وينظر : أمالي السهيلي:٨٦
(١٢٦) ينظر:الكتاب:٤٥١/١
(١٢٧) ينظر :أمالي السهيلي:٨٥-٨٦
(١٢٨) عقود الزبرجد:١٠٢/٢-١٠٣
(١٢٩) شواهد التوضيح:١٥٦-١٥٧ وينظر: عقود الزبرجد:١٠٢/٢-١٠٣
(١٣٠)عقود الزبرجد:١٠٢/٢-١٠٣
(١٣١) فتح الباري:٥١٠/٢
(١٣٢)عقود الزبرجد:١٠٥/١
(١٣٣) شرح النووي على مسلم:٢٠٧/٤-٢٠٨ وينظر:عقود الزبرجد:١٠٥/١
(١٣٤)شرح النووي على مسلم:٢٠٧/٤-٢٠٨
(١٣٥)ينظر: شرح النووي على مسلم:٢٠٧/٤-٢٠٨ وعمدة الفاري:٥٩/١٦وعقود الزبرجد:١٠٥/١
(١٣٦)عمدة القاري:١٩/٥٩
(١٣٧)شرح التسهيل:٢٧٩/٢
(١٣٨) عقود الزبرجد:٣٢١/٢
(١٣٩) إعراب الحديث النبوي:١٩٢-١٩٣ وينظر: عقود الزبرجد:٣٢١/٢
(١٤٠)شواهد التوضيح:٩٤-٩٧ وينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٢٦٦/٢-٢٦٨ عقود الزبرجد:٣٢١/٢ -٣٢٣
(١٤١)ينظر القراءة:البحر:٢٥٥/٢
(١٤٢)صحيح البخاري:١٤٢/٩
(١٤٣)شرح الكافية للرضي:٢٣٤/١وينظر: شواهد التوضيح:٩٧ وينظر:شرح التسهيل لابن مالك:٢٦٦/٢-٢٦٨عقود الزبرجد:٣٢٣/٢
(١٤٤)البيت لعمر بن معدي كرب،ينظر:ديوانه:١١٠والكتاب:٣٧١/١
(١٤٥)عقود الزبرجد:١٦٠/٣
(١٤٦)إعراب الحديث النبوي:٤٧٦-٤٧٩وينظر: عقود الزبرجد:١٦٠/٣
(١٤٧)ديوانه:٢٦/٢ .وقال الأستاذ محمود محمد شاكر معلقاً على بيت الفرزدق هذا:وبيت الفرزدق مما اشتجرت عليه السنة النحاة،ولكن بقي مرفوعاً حيث هو ،كما قال الفرزدق حين قال له ابن أبي الجامدة بم رفعت أو مجلف؟قال:بما يسوؤك و ينؤك،علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.وهذا في طبقات فحول الشعراء:٢١/١
(١٤٨)شرح التسهيل لابن مالك:٢٨٠/٢

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .
١-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة،احمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبنا،صححه وعلق عليه:علي محمد الضباع،نشره:عبد الحميد أحمد عفيفي.
٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي،تحقيق وشرح ودراسة:رجب عثمان محمد،مراجعة:د.رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط١ ،١٤١٨-١٩٩٨م.
٣-الأصول في النحو،أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي،تحقيق:د.عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،ط١ ،١٤٠٥-١٩٨٥ .
٤-إعراب الحديث النبوي،أبو عبد الله بن الحسين العكبري،تحقيق:د.عبد الإله نبهان،دمشق،١٤٠٧-١٩٨٦ .
٥-أمالي ابن الشجري،هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي،تحقيق ودراسة:د.محمود بن محمد الطناحي،مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٦-أمالي السهيلي،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي،تحقيق:محمد بن إبراهيم البنا،ط١ ،١٣٩٠هـ-١٩٧٠م .
٧-البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي،طبع بمطابع النصر الحديثة بالرياض،د.ت .
٨-تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي،محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري،دار الكتب العلمية-بيروت،د.ت .
٩-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الأندلسي،تحقيق:أ.د.حسن هنداوي،ج١-٥ دار القلم-دمشق ط١ ١٤١٩-١٤٢٢هـ،١٩٩٨-٢٠٠٢م،ج٦طبعة كنوز أشبيلية للنشر والتوزيع ط١ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ م .
١٠-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح شواهد العيني،تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوقيفية،د.ت .
١١-الحديث النبوي في النحو العربي،د.محمود فجال،أضواء السلف،ط٢ ،١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
١٢-حروف المعاني في تراث ابن مالك جمعاً ودراسة،رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر-كلية اللغة العربية بالمنصورة،إعداد الباحث:محمد الشحات المتولي عمارة،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
١٣-ديوان رؤبة بن العجاج،جمع وليم بن الورد،ليبسك ١٩٠٣م .
١٤-ديوان طرفة بن العبد،بيروت ١٩٦١ .
١٥-ديوان الفرزدق،دار صادر بيروت،١٩٦٦م .
١٦-سنن الدار قطني،علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي،تحقيق:السيد عبد الله هاشم يمانيالمدني،دار المعرفة،بيروت،١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .
١٧-شرح التسهيل لابن مالك،جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي،تحقيق:عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر والفهرسة والإعلان.د.ت
١٨-شرح التصريح على التوضيح،الشيخ خالد عبد الله الأزهري،تحقيق:محمد باسل عيون السود،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
١٩-شرح الرضي على الكافية،تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قازيونس –بنغازي،ط٢ ١٩٩٦م .
٢٠-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،مكتبة دار التراث،٢٢ شارع الجمهورية،القاهرة،١٤١٩هـ-١٩٩٨ م .
٢١-شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السيرافي،حققه وقدم له وعلق عليه:د.رمضان عبد التواب،وآخرين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م.
٢٢-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،جمال الدين ابن مالك الأندلسي،تحقيق:د.طه محسن،الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،إحياء التراث الاسلامي٦٦ .
٢٣-صحيح البخاري،دار إحياء التراث العربي،وطبعة مطبعة الشعب بالقاهرة.

٢٤-عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي،جلال الدين السيوطي،حققه وقدم له:د.محمد سلمان القضاة،دار الجيل – بيروت١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٥-عمدة القاري شرح صحيح البخاري،للعلامة بدر الدين العيني.د.ت .
٢٦-فتاوى في العربية ،أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي،تحقيق:أحمد عبد الله المغربي،سلسلة الدراسات العربية٣،ط١ ١٤٢٥هت٢٠٠٤م.
٢٧-فتح الباري شرح صحيح البخاري،احمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي،دار المعرفة-بيروت١٣٧٩هـ .
٢٨-فيض القدير شرح الجامع الصغير،عبد الرؤوف المناوي،،المكتبة التجارية الكبرى،مصر ط١ ١٣٥٦هـ .
٢٩-القضايا النحوية في كتب ومخطوطات إعراب الحديث النبوي،،د.محمد سلمان القضاة،دار الكتاب الثقافي،اربد-الأردن ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
٣٠-كتاب سيبويه،تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون،ط٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب،د.ت .
٣١-المجتبى من السنن،احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي،تحقيق:عبد الفتاح ابو غدة،مكتبة المطبوعات الإسلامية،ط٢ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٣٢-المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق:عبد الحليم النجار وآخرين،طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،ط٢ ١٣٨٦-١٣٨٩هـ،١٩٦٦-١٩٦٩م .
٣٣-معاني القرآن وإعرابه،للزجاج إسحاق بن إبراهيم بن السري،شرح وتحقيق:عبد الجليل شلبي،دار الحديث بالقاهرة،ط٢ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
٣٤-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تحقيق وشرح:د.عبد اللطيف محمد الخطيب،السلسلة التراثية/٢١ .وطبعة بتحقيق:د.مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله،دار الفكر-دمشق ١٤٠٦هـ-١٩٩٦م .
٣٥-المقتصد في شرح الإيضاح،عبد القاهر الجرجاني،تحقيق:كاظم بحر المرجان،الجمهورية العراقية،وزارة الثقافة والإعلان،دار الرشيد للنشر١٩٨٢ .
٣٦-المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج،أبو زكريا يحيى بن شرف النووي،دار إحياء التراث العربي،بيروت ط٢ ١٣٩٢هـ .
٣٧-نتائج الفكر للسهيلي،تحقيق:د.محمد إبراهيم البنا،دار الرياض للنشر والتوزيع،د.ت .
٣٨-النشر في القراءات العشر،محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري،راجعه :محمد علي الضباع،المكتبة التجارية بمصر،د.ت .
٣٩-النهاية في غريب الحديث والأثر،أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير،تحقيق:طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي،المكتبة العلمية بيروت،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
٤٠-همع الهوامع شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي،تحقيق:أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
الدوريات:
-مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية،مجلة علمية دورية محكمة فصلية،المجلد الثالث-العد الرابع عشر-كانون الأول ٢٠٠٨(بحث بعنوان:المسائل النحوية في شرح السيوطي لسنن النسائي،محمود عبد اللطيف فواز).